# بيان حول الحالة الوبائية في المنطقة الشمالية الغربية من المملكة وقرار بإغلاق جزئي لمدة 20 يوماً

**إعلان عن تدابير احترازية جديدة لمواجهة تفشي فيروس كورونا المستجد في المناطق الأكثر تضرراً**

بقلم: د. سلمى الورداني

في ضوء الارتفاع الملحوظ في عدد الإصابات المؤكدة بفيروس كورونا المستجد خلال الأسبوعين الماضيين، أعلنت اللجنة الوبائية العليا في المنطقة الشمالية الغربية عن قرار بإغلاق جزئي لمدة 20 يوماً يشمل المدن والبلدات التي تتجاوز فيها نسبة الإشغال في المستشفيات العامة حاجز 85 في المئة. ويأتي القرار بعد اجتماع طارئ عقدته اللجنة يوم الثلاثاء الماضي، وحضره ممثلون عن وزارة الصحة المحلية والمجالس البلدية والغرف التجارية.

وبحسب الأرقام التي عرضها الدكتور فراس العبيدي، رئيس اللجنة، فقد سجلت المنطقة خلال الأسبوع الممتد من 5 إلى 11 تشرين الأول 3 آلاف و٤٠٠ إصابة جديدة، أي ما يقارب ضعف ما سجل في الأسبوع الذي سبقه. وأوضح أن معدل الإيجابية في الفحوص ارتفع من 6 في المئة إلى 13 في المئة خلال فترة قصيرة، وهو مؤشر يستدعي التدخل السريع لمنع انهيار القطاع الصحي.

ويشمل الإغلاق الجزئي إغلاق المقاهي والمطاعم والنوادي الرياضية ودور السينما والمسارح، إضافة إلى تعليق الدراسة الحضورية في المدارس والجامعات. كما يمنع التجمع في الأماكن العامة لأكثر من 10 أشخاص، ويحدد عدد الركاب في وسائل النقل العام بنصف الطاقة الاستيعابية. وتستثنى من القرار المحال التي تبيع المواد الغذائية والصيدليات والمخابز، على أن تلتزم بساعات عمل مخفضة تنتهي في الخامسة عصراً.

وقال العبيدي في مؤتمر صحفي عقده في مقر المحافظة إن القرار «ليس خياراً سهلاً، لكنه ضروري لحماية القطاع الصحي من الانهيار»، مشيراً إلى أن عدد المرضى الذين يحتاجون إلى أجهزة التنفس الاصطناعي تضاعف خلال أسبوع واحد فقط. وأضاف أن اللجنة ستعيد تقييم الوضع كل 72 ساعة، وأن أي تخفيف للإجراءات سيكون مرهوناً بانخفاض واضح ومستمر في المؤشرات الوبائية.

من جهتها، أكدت وزيرة الصحة المحلية في حكومة المقاطعة الدكتورة هالة السنجاري أن الوزارة خصصت 12 مليون دينار لتوسيع أقسام العناية المركزة وتجهيز مستشفى ميداني في مدينة الزهراوية، مع توفير 180 سريراً إضافياً. وأشارت إلى أن الوزارة تعاقدت مع شركة الأفق للخدمات اللوجستية لتأمين الأكسجين الطبي، الذي شهد نقصاً مؤقتاً في بعض المستشفيات خلال الموجة الأولى من الجائحة.

وفي المقابل، عبر عدد من أصحاب المطاعم عن قلقهم من الخسائر المتوقعة. وقال نادر الحلبي، صاحب مطعم في شارع المرفأ، إن «الإغلاق يعني أن نحو 40 عاملاً سيفقدون مصدر رزقهم، ولا نعرف كيف سنسدد الإيجار والفواتير». وطالب بتعويض شهري يوازي 60 في المئة من متوسط الأرباح خلال الأشهر الثلاثة الماضية، وهو ما لم يتضمنه القرار حتى الآن.

وأعلنت الوزارة عن صندوق طارئ بقيمة 5 ملايين دينار لدعم المتضررين، على أن تبدأ عملية التسجيل في 15 من الشهر الجاري. كما أشارت إلى أن الشركات التي تلتزم بالإجراءات الوقائية خلال فترة الإغلاق ستحصل على أولوية في برامج الدعم المقبلة، في حين ستفرض غرامات تبدأ من 500 دينار على المخالفين.

## مجلس بلدية الزهراوية يقر موازنة 2021 بعجز قدره 3 ملايين دينار

**تخصيص 40 في المئة من الموازنة لمشاريع الطرق والصرف الصحي وسط اعتراض أقلية من الأعضاء**

الزهراوية – 14 كانون الأول 2020: صادق مجلس بلدية الزهراوية في جلسة عقدها مساء أمس الأحد على موازنة العام المالي 2021، التي بلغ حجمها الإجمالي 18 مليون دينار، وتتضمن عجزا مقداره 3 ملايين دينار يعتزم المجلس تغطيته من فائض السنوات السابقة ومن قرض بلدي جديد. وحظي المشروع بتأييد 11 عضوا من أصل 15، فيما امتنع أربعة أعضاء عن التصويت، معبرين عن تحفظهم على أولويات الإنفاق التي تضمنها المشروع.

وتخصص الموازنة الجديدة نحو 40 في المئة من إجمالي نفقاتها لمشاريع الطرق والصرف الصحي، وهو ما يمثل أعلى نسبة تخصص لهذين القطاعين منذ تأسيس البلدية. وتشمل الخطة إعادة تعبيد 27 كيلومترا من الشوارع الداخلية، ومد شبكة جديدة للصرف الصحي في حي الرمال الشرقي الذي يعاني من فيضانات متكررة خلال فصل الشتاء. كما رصدت اعتمادات لبناء جسر فوق وادي السماق يربط الحي بوسط المدينة.

وقال رئيس البلدية المهندس كمال عبد الرحيم الطويل في كلمة له قبل التصويت إن «الزهراوية لم تعد مدينة صغيرة، وسكانها من حقهم أن يعيشوا في بيئة لائقة وطرق آمنة، وهذه الموازنة هي الترجمة العملية لهذا الالتزام». وأضاف أن البلدية اعتمدت في تقدير الإيرادات على زيادة بنسبة 8 في المئة في تحصيل رسوم النظافة والإنارة، وعلى تحسين جباية الغرامات المتأخرة.

في المقابل، انتقد العضو فادي نجيب الحلواني الأرقام الواردة في الموازنة، معتبرا أن تقدير الإيرادات «متفائل أكثر من اللازم» في ظل الركود الاقتصادي الذي تشهده المنطقة. وقال إن المجلس كان ينبغي أن يخصص جزءا أكبر من الموازنة لدعم الأسر المتضررة من الجائحة، بدلا من التركيز على مشاريع البنية التحتية التي يمكن تأجيلها إلى السنة المقبلة. وطالب بإدراج بند للمساعدات الاجتماعية بقيمة 500 ألف دينار.

وأوضح الحلواني أن موقفه لا يعني رفضا للمشروع ككل، مشيرا إلى أن المعارضة قدمت 12 تعديلا اقترحت خلال الجلسة، قبل المجلس منها تعديلين فقط يتعلقان بإضافة ممر للمشاة على جسر وادي السماق وبتخفيض رسوم رخص البناء للمشاريع الصغيرة. وقال إن «الباب مفتوح للحوار، لكن الأغلبية اختارت أن تمضي وحدها، وسنراقب التنفيذ عن كثب».

وتتضمن الموازنة أيضا تخصيص مبلغ 250 ألف دينار لإنشاء حديقة عامة على ضفاف وادي السماق، ومبلغ 180 ألف دينار لتركيب كاميرات مراقبة في الشوارع الرئيسية، إضافة إلى اعتماد 90 ألف دينار لتوسعة مكتبة البلدية. كما رصدت مبالغ لشراء ثلاث حافلات جديدة لخط النقل العام الذي يربط الأحياء الشرقية بوسط المدينة، على أن يبدأ تشغيلها مطلع الربيع المقبل.

وأعلن رئيس البلدية أن الموازنة ستخضع لتدقيق خارجي من قبل ديوان المحاسبة المحلية، وأن نتائج التدقيق ستنشر على الموقع الإلكتروني للبلدية خلال 30 يوما من اعتمادها. كما أكد أن المجلس سيعقد جلسة علنية كل ثلاثة أشهر لعرض نسب التنفيذ، في خطوة قال إنها تهدف إلى تعزيز الشفافية ومواجهة الانتقادات التي طالت أداء المجالس السابقة في تنفيذ وعودها الانتخابية.

## افتتاح مكتبة عامة جديدة في حي الرمال الشرقي

**المكتبة تضم 12 ألف كتاب وقاعة للمطالعة وتخصص جناحا للأطفال**

افتتح محافظ المقاطعة الشمالية الغربية، السيد عادل منصور الفارسي، صباح اليوم الثلاثاء مكتبة عامة جديدة في حي الرمال الشرقي، بعد أشغال ترميم استمرت نحو عامين في مبنى كان يستخدم سابقا مخزنا للحبوب. وتضم المكتبة في مرحلتها الأولى 12 ألف كتاب، بينها 3 آلاف عنوان مخصصة للأطفال، وقاعة مطالعة تتسع لـ 80 قارئا، إضافة إلى جناح للحواسيب المجانية وآخر للدراسات المحلية.

وقال المحافظ الفارسي في كلمته إن المشروع «لم يكن مجرد ترميم حجارة، بل محاولة لإعادة الذاكرة إلى مكان كاد أن ينسى». وأضاف أن المبنى حافظ على أقواسه الحجرية الأصلية وعلى سقفه الخشبي، مشيرا إلى أن فرق العمل عثرت أثناء الحفر على أساسات قديمة تعود إلى القرن الماضي، وقررت الإبقاء عليها داخل المكتبة بدلا من طمرها.

وتولت إدارة المكتبة السيدة هالة السنجاري، التي أوضحت أن الفريق يضم 6 موظفين و4 متطوعين، وأن ساعات العمل ستكون من الثامنة صباحا حتى السابعة مساء، باستثناء يوم الجمعة. وأشارت إلى أن المكتبة ستنظم ورشات أسبوعية للقراءة وقصص الأطفال، وأن باب التسجيل في بطاقة العضوية سيبقى مجانيا خلال السنة الأولى.

وتأتي المكتبة ضمن خطة أوسع لتطوير البنية الثقافية في المقاطعة، تشمل بحسب المحافظ إنشاء مكتبتين متنقلتين وتجديد مكتبة البلدية في مدينة الزهراوية. وأكد أن الخطة رصد لها غلاف مالي قدره 2.5 مليون دينار، موزعة على ثلاث سنوات، وأن التمويل جاء من صندوق التنمية الجهوية ومن تبرعات محلية.

من جهتها، عبرت الأستاذة ليلى بن عمار، التي تدرس الأدب في ثانوية الرمال الشرقي، عن أملها في أن تتحول المكتبة إلى فضاء حقيقي للنقاش لا مجرد مكان للدراسة الصامتة. وقالت إن طلابها يفتقرون إلى أماكن يلتقون فيها خارج أسوار المدرسة، وإن وجود قاعة مطالعة قريبة من بيوتهم قد يغير عادات كثيرين. وأضافت أنها ستقترح على زملائها تنظيم زيارات جماعية للمكتبة ابتداء من الشهر المقبل.

وشهد حفل الافتتاح حضور عدد من وجهاء الحي وممثلين عن الجمعيات المحلية، إضافة إلى تلاميذ من مدرسة الرمال الابتدائية الذين قدموا عرضا قصيرا. وقال المحافظ في ختام كلمته إن المكتبة «ليست ترفا في زمن الأزمات، بل هي استثمار في الوعي، وإن أي مدينة تبني مكتبة اليوم إنما تبني سدا ضد الجهل غدا».

## مجلس بلدية الزهراوية يقر موازنة 2021 بعجز قدره 3 ملايين دينار

**تخصيص 40 في المئة من الموازنة لمشاريع الطرق والصرف الصحي وسط اعتراض أقلية من الأعضاء**

الزهراوية – 14 كانون الأول 2020: صادق مجلس بلدية الزهراوية في جلسة عقدها مساء أمس الأحد على موازنة العام المالي 2021، التي بلغ حجمها الإجمالي 18 مليون دينار، وتتضمن عجزا مقداره 3 ملايين دينار يعتزم المجلس تغطيته من فائض السنوات السابقة ومن قرض بلدي جديد. وحظي المشروع بتأييد 11 عضوا من أصل 15، فيما امتنع أربعة أعضاء عن التصويت، معبرين عن تحفظهم على أولويات الإنفاق التي تضمنها المشروع.

وتخصص الموازنة الجديدة نحو 40 في المئة من إجمالي نفقاتها لمشاريع الطرق والصرف الصحي، وهو ما يمثل أعلى نسبة تخصص لهذين القطاعين منذ تأسيس البلدية. وتشمل الخطة إعادة تعبيد 27 كيلومترا من الشوارع الداخلية، ومد شبكة جديدة للصرف الصحي في حي الرمال الشرقي الذي يعاني من فيضانات متكررة خلال فصل الشتاء. كما رصدت اعتمادات لبناء جسر فوق وادي السماق يربط الحي بوسط المدينة.

وقال رئيس البلدية المهندس كمال عبد الرحيم الطويل في كلمة له قبل التصويت إن «الزهراوية لم تعد مدينة صغيرة، وسكانها من حقهم أن يعيشوا في بيئة لائقة وطرق آمنة، وهذه الموازنة هي الترجمة العملية لهذا الالتزام». وأضاف أن البلدية اعتمدت في تقدير الإيرادات على زيادة بنسبة 8 في المئة في تحصيل رسوم النظافة والإنارة، وعلى تحسين جباية الغرامات المتأخرة.

في المقابل، انتقد العضو فادي نجيب الحلواني الأرقام الواردة في الموازنة، معتبرا أن تقدير الإيرادات «متفائل أكثر من اللازم» في ظل الركود الاقتصادي الذي تشهده المنطقة. وقال إن المجلس كان ينبغي أن يخصص جزءا أكبر من الموازنة لدعم الأسر المتضررة من الجائحة، بدلا من التركيز على مشاريع البنية التحتية التي يمكن تأجيلها إلى السنة المقبلة. وطالب بإدراج بند للمساعدات الاجتماعية بقيمة 500 ألف دينار.

وأوضح الحلواني أن موقفه لا يعني رفضا للمشروع ككل، مشيرا إلى أن المعارضة قدمت 12 تعديلا اقترحت خلال الجلسة، قبل المجلس منها تعديلين فقط يتعلقان بإضافة ممر للمشاة على جسر وادي السماق وبتخفيض رسوم رخص البناء للمشاريع الصغيرة. وقال إن «الباب مفتوح للحوار، لكن الأغلبية اختارت أن تمضي وحدها، وسنراقب التنفيذ عن كثب».

وتتضمن الموازنة أيضا تخصيص مبلغ 250 ألف دينار لإنشاء حديقة عامة على ضفاف وادي السماق، ومبلغ 180 ألف دينار لتركيب كاميرات مراقبة في الشوارع الرئيسية، إضافة إلى اعتماد 90 ألف دينار لتوسعة مكتبة البلدية. كما رصدت مبالغ لشراء ثلاث حافلات جديدة لخط النقل العام الذي يربط الأحياء الشرقية بوسط المدينة، على أن يبدأ تشغيلها مطلع الربيع المقبل.

وأعلن رئيس البلدية أن الموازنة ستخضع لتدقيق خارجي من قبل ديوان المحاسبة المحلية، وأن نتائج التدقيق ستنشر على الموقع الإلكتروني للبلدية خلال 30 يوما من اعتمادها. كما أكد أن المجلس سيعقد جلسة علنية كل ثلاثة أشهر لعرض نسب التنفيذ، في خطوة قال إنها تهدف إلى تعزيز الشفافية ومواجهة الانتقادات التي طالت أداء المجالس السابقة في تنفيذ وعودها الانتخابية. وختم الحلواني بالقول إن «الأرقام الجميلة على الورق لا تعني شيئا ما لم تنعكس على حياة الناس اليومية، ونحن سنحاسب على النتائج لا على النواي